



المصدر :

التاريخ :

يتطلب استراتيجية واضحة وذكية

السلام يحقق للعرب «الميزة النسبية» في مواجهة المنافسة مع اسرائيل

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين بأميركا: العرب
يعيشون تحت وهم التخوف من الأرقام الإسرائيلية

تعرضت اتفاقية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية لانتقادات عدة.. كان من اهمها الخشية من السيطرة الاسرائيلية على مقدرات المنطقة الاقتصادية.. بل ان هناك تخوفا عربيا من الاقتصاد الاسرائيلي يتساوى فيه المؤيدون والمعارضون للاتفاقية، هذا التخوف لا مبرر له كما يقول د. محمود وهبة رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين بأميركا، اذ ان الحقيقة غير ذلك فقد تكون اسرائيل متفوقة عسكريا ولكن هذا لا يشمل المجال الاقتصادي، فكل المؤشرات الاقتصادية العالمية تقول ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يرقى الى مقدمة اقتصاديات العالم، بل انه لا يحتل المقدمة في اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط، ولا يعني هذا ان الاقتصاد الاسرائيلي ضعيف او سينهار.. ولكن رسم سياسة اقتصادية موحدة مخططة وذكية للتعاون العربي ممكن ان يقضي على التخوف العربي غير المبرر من سيطرة الاقتصاد الاسرائيلي على المنطقة..

في القاهرة ذكر د. محمود وهبة رئيس جمعية الأعمال المصرية بأميركا ان اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل قد تتيح لمصر فرصة لانعاش اقتصادها، وان السلام قد يعكس مصر من الخروج من وطأة اقتصاديات العالم الثالث.. وحول امكانية تحقيق ذلك ذكر د. وهبة ان العرب يعيشون تحت وهم التخوف من الاقتصاد الاسرائيلي يتساوى في ذلك المؤيد والمعارض للتعاون الاقتصادي مع اسرائيل. فالمعارض يتخوف من ان اسرائيل ستحكم في الاقتصاديات العربية بمهارتها او قوة اقتصادها، اما المؤيد فيتخوف من المهارة والقوة الاقتصادية الاسرائيلية التي لا بد من الاعتراف بها أولا ثم التعاون معها والا فاته القطر.

والحقيقة غير ذلك فقد تكون اسرائيل متفوقة عسكريا الا ان هذا لا يمتد الى المجال الاقتصادي اذ ان النصر في المعارك العسكرية يتطلب ميزة مطلقة اما في المجال الاقتصادي فانه يتطلب ميزة نسبية فقط. والسلام سيحقق للعرب الميزة النسبية في مواجهة المنافسة الاسرائيلية وان تطلب ذلك استراتيجية واضحة وذكية.

واوضح د. وهبة ان التخوف من الاقتصاد الاسرائيلي لا مبرر له، ولعل بعض المؤشرات الاقتصادية تعطي بعض المصداقية لهذا الامر فقد وضع قسم المعلومات بالايكونومست الانجليزية حجم

الاقتصاد الاسرائيلي في المرتبة ٣٧ من بين دول العالم عام ١٩٩٠ وترتيب الايكونوميس مماثل وان لم يطابق لغيره من المصادر التي استخدمت الناتج المحلي الاجمالي مع عدة مؤشرات اقتصادية اخرى، فمثلا الولايات المتحدة تحتل المرتبة الاولى وحجم ناتجها المحلي الاجمالي هو ٥٤٦٦ مليار دولار مقابل ٥١ مليار دولار لاسرائيل، فهناك فرق مطلق للحجم بالاضافة الى الترتيب.. وكان ترتيب اسرائيل من حيث معدل النمو الاقتصادي في الحقبة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ هو ٣٩ بين دول العالم وكانت كوريا الجنوبية في المرتبة

الاولى بمعدل ١٠,١٪ سنويا مقابل ٣,٢٪ لاسرائيل، وتحتل اسرائيل المرتبة ٢٨ من حيث دخل الفرد السنوي بين دول العالم وكانت سويسرا في المرتبة الاولى بدخل ٣٢٦٩٠ دولارا للفرد سنويا مقابل ١٠٩٧٠ للفرد في اسرائيل..

وهذه المؤشرات تعني ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يرقى الى مقدمة اقتصاديات العالم وبمقارنته باقتصاديات دول الشرق الاوسط - او البلدان العربية - سنجد ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يحتل المقدمة في الاقليم ايضا.. وحسب ارقام ١٩٩٠ كانت ترتيب الناتج المحلي الاجمالي لبلاد الشرق الاوسط كالآتي ١ - ايران ١٣٩ مليار دولار، ٢ - السعودية ٩٢ مليار دولار - تركيا ٩٢ دولار، ٣ - العراق ٥٥ مليار دولار، ٤ - الجزائر ٥٢ مليار دولار، ٥ - اسرائيل ٥١ مليار دولار، ٦ - السودان ٣٩

ايران بمبلغ ٢٣ مليار دولار، بلغ المبلغ في امريكا ١٦٩٥ مليار دولار، وحتى بالقياس الى مبيعات الشركة العالمية فان هناك اكثر من ٢٠ شركة تزيد مبيعاتها على الدخل القومي الاسرائيلي، وكبرى شركات العالم وهي جنرال موتورز الامريكية بلغ حجم مبيعاتها ١٢٥ مليار دولار في نفس العام.

ومع الايمان بان قوة الاقتصاد لا تقاس فقط بالكم بل بالكيف ايضا. ومن ذلك هيكل الاقتصاد وديوانته واتجاهاته المستقبلية، هذا المعيار ايضا ليس لصالح اسرائيل في المستقبل وفي ظل السلام لأن اسرائيل أكثر خطورة على الاقتصاد الاسرائيلي من الحرب، فالاقتصاد الاسرائيلي وليد الحروب ونما بنموها والعكس صحيح بالنسبة الى العالم العربي وسيواجه مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي في ظل السلام عدة عقبات ستؤدي الى اضعافه، وامثلة ذلك:

١. انخفاض قدرة لاقتصاد الاسرائيلي على الاعتماد على العالم وخاصة امريكا وأوروبا ومن ذلك المعاملة الخاصة، التي تتمتع بها اسرائيل والمعونات والمنح والتعويضات.

٢. تقوم الصناعة الاسرائيلية على صناعات الاسلحة والذخيرة، وتقدر احدى الاحصائيات بان اكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة الاسرائيلية تعمل في مجال الصناعات الحربية. واذا حل السلام

مليار دولار، ٧ - الامارات العربية ٣٢ مليار دولار، ٨ - مصر ٣١ مليار دولار، ٩ ليبيا ٢٩ مليار دولار، ١٠ - الكويت ٢٤ مليار دولار، ١١ - المغرب ٢٤ مليار دولار، ١٢ - سوريا ١٢ مليار دولار، ١٢ مكرر - تونس ١٢ مليار دولار، ١٣ - اليمن ٩ مليارات دولار، ١٤ - عمان ٨ مليارات دولار، ١٥ - قطر ٧ مليارات دولار، ١٥ مكرر - البحرين ٧ مليارات دولار، ١٦ الاردن ٤ مليارات دولار، ١٧ - غزة والضفة الغربية ٢,٩ مليار دولار، ١٨ - لبنان ٢ مليار دولار، يلاحظ ان هذه الارقام قبل حرب الخليج وفي غضون الحرب الاهلية بلبنان، وعادة يزيد مجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول الجامعة العربية على اربعة اضعاف الناتج المحلي الاسرائيلي، فلقد كان اكثر من ٤٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ايضا، اما من حيث دخل الفرد السنوي فانه في الامارات العربية وصل الى ١٩٨٥٠ دولار للفرد، وقطر ١٥٨٠٠ دولار للفرد، والكويت ١١٢٤٠ دولار للفرد، وكلها تسبق اسرائيل، اما معدل النمو الاقتصادي في الحقبة ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ فكان ٨,٨٪ بعمان، ٥,٥٪ بتركيا، ٤,٧٪ بمصر، ٤,٣٪ بالمغرب، ٣,٢٪ بتونس، وكلها

معدلات اعلى من اسرائيل وحتى الناتج الصناعي المحلي الاجمالي فكان ٣٦ مليار دولار بالسعودية و٢٥ مليار دولار لتركيا، وكلتاهما تسبق اسرائيل التي تساوت مع

لبنان.. تطوير مرفأ بيروت لمواجهة حيفا

وفي بيروت ذكر وزير النقل عمر مسقاوي ان الحكومة اللبنانية مهتمة بتطوير مرفأ بيروت اذ من الواضح ان المرفأ في الوقت الراهن افضل ما كان سابقا باعتبار ان السلام الذي ينعيم به لبنان منذ مدة طويلة والاستقرار وعودة الحكومة الى ممارسة مهامها كلها عوامل عززت الثقة بمرفأ بيروت، اضافة الى ان الادارة بالمرفأ بدأت تهيم بشكل اساسي على نشاطه مما يجعل التعامل معه مبنيا على قواعد

مقررة في هذا المجال. وقد بدا المرفأ في استقبال البواخر التي تحمل مختلف انواع البضائع منها ما يستجلب لاعادة بناء ما دمرته الحرب، ومنها يستجلب لاجابات الاستهلاك ومنها ما يتعلق بتجارة الترانزيت الى البلاد العربية، لان بيروت لا تزال على رغم ما اصابها من كوارث هي المرفأ الاقرب الى الاردن واي من الدول العربية من اي مرفأ آخر، لكن ذلك كله

يمكن ان يتأثر اذا حدث انفتاح على مرفأ حيفا بعد تحقيق السلام، لان مرفأ حيفا هو المنافس الرئيسي لمرفأ بيروت تاريخيا وجغرافيا..

بالمنطقة فان هذه الصناعات ستنتكس بما يعنيه ذلك من آثار عكسية على الاقتصاد الاسرائيلي خاصة قطاع التكنولوجيا العليا الذي تعمل عليه اسرائيل امالا كبيرا.

٣ - ان استراتيجية التنمية الاقتصادية الاسرائيلية يعتمد على تشجيع الصادرات بدلا من إخلال الواردات ولذلك فهي دائمة البحث عن اسواق لصادراتها، وتحرص على اختراق السوق العربية لكي تنجح هذه الاستراتيجية، ولكن من أهم صادرات اسرائيل هي الاسلحة والذخائر، وهذه تواجه منافسة عالية حامية لانخفاض الطلب.

الأردن.. شركة قابضة استعدادا للمشاريع القادمة

وفي الاردن أعلن نائب مدير بنك الاتحاد للأفكار والاستثمار الاردني رجائي السلفيتي ان العمل يجري حاليا لتأسيس شركة استثمارية قابضة رأسمالها ١٥ مليون دينار ٢١,٧٥٠ مليون دولار. للمشاركة في المشروعات ذات الطبيعة الاقليمية خلال مرحلة ما بعد السلام.. و اضاف ان القطاع الخاص الاردني بدأ الاستعداد الفعلي للمرحلة القادمة ومتطلبات التنمية على المستوى الاقليمي..

